

وثائق: الأمن المصري جند صحفيًا في "الجزيرة" لتشويهها



الأربعاء 12 يوليو 2017 م 05:07

كشفت وثائق أن المصور السابق في قناة "الجزيرة" القطرية "محمد فوزي" (مصري)، كان على علاقة وثيقة مع جهات أمنية مصرية أثناء عمله مع القناة، ويقاضيها أمام القضاء الأمريكي حاليا، بهدف "تشويه" صورتها، استجابةً لتعليمات من الجهات ذاتها.

وبأتي الكشف عن تلك الوثائق، بعد أيام من نشر صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية تحقيقاً كشف عن دفع السفير الإماراتي في واشنطن يوسف العتيبة ربع مليون دولار أمريكي لصحفي مصري آخر في قناة "الجزيرة" يدعى "محمد فهمي" لرفع دعوى قضائية مماثلة على القناة.

الوثائق، وهي عبارة عن مراسلات بين "فوزي" وشخصية تعمل في جهة أمنية سيادية مصرية تحمل اسم "تيمو كمال" على البريد الإلكتروني، رفض الأول التعليق عليها، عندما اتصلت به "الأناضول" هاتفياً حرصاً منها على منحه حق الرد، بينما قال مصدر من قناة "الجزيرة" إن مؤسسته ستدرسها، وتتعلق عليها لاحقاً.

وتظهر تلك الوثائق العلاقة القديمة بين صحفي الجزيرة السابق، وجهات أمنية مصرية، والتي تعود إلى ما قبل العام 2010.

في إحدى المراسلات، بتاريخ 21 أغسطس 2016، يعتبُر "فوزي" على "تيمو كمال" تدمير حياته وتوريطه مع قناة "الجزيرة"، حيث اعتاد منذ تركها، في 2013، على مهاجمتها في وسائل الإعلام المصرية والعالمية.

وباستغرب "فوزي" من قرار السلطات المصرية منعه من دخول مصر منذ أن غادرها في 2013، ويطلب بإيجاد حل لتلك المسألة، مستنكراً أن يكون غاية النظام الحالي بالقاهرة "تحطيم من يخلص له"، في إشارة لتعاونه مع الأجهزة الأمنية في مصر.

وجاء الرد من "كمال"، بعد يوم واحد؛ حيث ذكر "فوزي" بأنه ساعد في الإفراج عنه فور القبض عليه في القضية المعروفة إعلامياً بـ"خلية العاريوت" في مصر.

ولامه على قبول العمل في قناة "الجزيرة" من الأساس، مذكراً "فوزي" بأنه لم يطلب التواصل مع الأجهزة الأمنية المصرية، إلا من أجل "تأمين" نفسه بعد أحداث 30 يونيو 2013.

فوزي وقضية العاريوت

"قضية العاريوت" تعود أحداثها إلى أواخر 2013؛ حيث وجّهت السلطات المصرية اتهامات لثلاثة من صحفيي "قناة الجزيرة الإنجلizية" ومتهمين آخرين، شملت "نشر أخبار كاذبة عن مصر، وبث مواد تضر بالبلاد"، وهي الاتهامات التي تنفيها القناة والصحفيون الثلاثة هم: محمد فهمي الذي يحمل الجنسية الكندية (تنازل عن المصرية لاحقاً)، والمصري "باهر محمد"، والأسترالي بيتر غريست.

وفي أغسطس 2015، قضت محكمة مصرية، في حكم غير نهائي، بالسجن المشدد 3 سنوات على الصحفيين الثلاثة، قبل أن يتم ترحيل "فهمي" إلى كندا (عقب تنازله عن جنسيته المصرية) و"غريست" إلى أستراليا، استناداً لقانون مصر يجيز ترحيل المتهمين الأجانب للبلادهم، بينما لا يزال "باهر" يحاكم على ذمة القضية، ولكن مطلق السراح منذ فبراير من العام ذاته.

كان "فوزي" تعرض للاعتقال مع صحفيي "الجزيرة" في تلك القضية، في ديسمبر 2013، إلا أنه تم الإفراج عنه في ظروف غامضة خلال ساعات من اعتقاله، وقبل تمويهه للمحاكمة، ولاحقاً سافر للولايات المتحدة.

المراسلات تكشف الغموض عن تلك الظروف؛ إذ يرد "تيمو كمال" على عتب فوزي من قرار منعه من العودة لمصر، قائلاً له: "يجب أن أذكرك أنه لو لا مجاهداتي كان زمان حضرتك في السجن الآن؛ لأن حضرتك طلبت التواصل عند إحساسك بالتورط مع قناة الجزيرة وبعد ثورة 30 يونيو".

وذُكر "كمال"، "فوزي" بأنه استفاد كثيراً من عمله من الجهات الأمنية المصرية، دون أن يوضح شكل الاستفادة.

وقال له: "تعاونك مع بلدك كان غرضه الحقيقي التأمين، وده مش عيب، لكن اللي حضرتك بتعيشه دلوقتي ضريبة"، دون أن يوضح السبب في هذا المنع.

وفي ختام ردّه، قال "كمال" لـ"فوزي": "موضوعك مش في إيدي الآن ده مع القيادة السياسية".

وفي رسالة لاحقة، رد "فوزي" على "كمال"، موضحاً له أنه يتواصل مع الجهات الأمنية المصرية منذ سنوات طويلة، وليس فقط بعد أحداث 30 يونيو 2013.

وذكر في السياق أن شخص يدعى المستشار "زياد أبو غزالة" هو من طلب منه وقف التواصل، قائلاً: "لم أنقطع إلا عام 2010 بطلب من المستشار زياد أبوغزالة، الذي طلب مني ذلك، وقال بالحرف: الأوامر بتجمي من مصر اقطع الاتصال".

تشويه صورة الجزيرة

وتظهر المراسلات، أيضاً، أن "فوزي" كان يعطي لتلك الجهات تفاصيل عن البرامج والأعمال التي سيقوم بها في "الجزيرة".

ففي إحدى المراسلات، يرسل إلى "كمال" رسالة قال فيها: "توجد فعالية بدعوه من حزب الحرية والعدالة (الحاكم في مصر إبان حكم الرئيس محمد مرسي)، وبعض الناشطين ومنظمات حقوق الإنسان ستعقد بجامعة هارفرد كلية الحقوق وستبث مباشر على قناة الجزيرة مباشر".

أيضاً، تظهر المراسلات تفصيلاً واضحاً مع الجهات الأمنية المصرية بشأن القضية التي رفعها على قناة "الجزيرة" أمام القضاء الأمريكي، والتي تهدف لـ"تشويه" سمعتها.

إذ أوضح في إحدى المراسلات مع "كمال" أن القضية التي رفعها تنقسم إلى شقين: أحدهما الشق الأخلاقي أمام العالم؛ فهو يريد من خلالها الترويج إلى أن "الجزيرة استغلت قضية ماريوبت ضد مصر"، وأنها "تخلت عن موظفيها العدائيين في تلك القضية بسبب أبنادتها الإعلامية لدعم الحركات المتطرفة".

وقال إنه سيروج لكون السبب الرئيس وراء القبض على المتهمين في "قضية ماريوبوت" هو "عدم التزام" شبكة الجزيرة بقرار إلغاء تراخيصها في مصر، وإرسال صحفيتها إلى هناك، وعدم حمايتها، والتلقي عنهم لاحقاً.

وتكشف الوثائق، أن "فوزي" - لرفع قضيته - تعاقد مع نفس مكتب المحاماة الذي تعاقد معه كذلك الصحفي السابق في "الجزيرة" محمد فهمي لرفع قضية معاشرة على القناة ذاتها، ودور "فهمي" في قبول المكتب للقضية.

وتكشف قيام "فوزي" بتأمين التغطية الإعلامية لقضيته على "الجزيرة" عبر نفس شركة الاستشارات الأمريكية، التي تعاقد معها "فهمي" بطلب مباشر من السفير الإماراتي واشنطن، يوسف العتيبة.

وكانت صحيفة "نيويورك تايمز" نشرت، الأسبوع الماضي، تحقيقاً كشف أن السفير العتيبة دفع لـ"محمد فهمي" ربع مليون دولار أمريكي لرفع دعوى قضائية ضد قناة "الجزيرة" والتحريض عليها.

وتعليقًا على المراسلات المصرية بين "فوزي" و"تيمو كمال"، اتصلت "الأناضول" مع "فوزي"، في إطار منحه حق الرد، لكنه رفض التحدث حول الموضوع ونفاه بشكل عام؛ وطلب عدم الاتصال مرة أخرى.

وبينما يشارك "فوزي" في مظاهرات تنظم في أمريكا ضد تركيا؛ بحجة الدفاع عن حقوق الصحافة، تقدم للعمل في قناة "تي آر تي" وورلد" التركية من خلال مكتب واشنطن للعمل فيها، حسب مصادر بالقناة.

في السياق ذاته، صرّح مصدر من شبكة "الجزيرة"، للأناضول، إن "المؤسسة ستدرس هذه الوثائق، وستعلق عليها في وقت لاحق".

وأضاف أن "علاقة شبكة الجزيرة بالمدعى محمد فوزي انتهت منذ فترة بسبب إعادة هيكلة مكاتبها".

ورفض المصدر الخوض في أي تفاصيل شخصية أخرى متعلقة بـ"فوزي"، والقضية التي قرر رفعها ضد "الجزيرة" خاصة أن المسألة لا تزال محل نظر الجهات القانونية.